



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/46/133
S/22450
5 April 1991
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH

UN DOCUMENT

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون

البند ٦٠ (ب) من القائمة الأولى*

نزع السلاح العام الكامل :

نقل الأسلحة على الصعيد الدولي

مجلس الأمن

السنة السادسة والأربعون

رسالة مؤرخة في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١ موجهة
الى الأمين العام من الممثل الدائم لبلجيكا
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بإخطاركم بأن حكومتي قد أودعت لدى البرلمان بتاريخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٩١ مشروع قانون يتعلق باستيراد وتصدير وعبور الأسلحة والذخائر والعتاد المخصص للاستعمال العسكري والتكنولوجيا الخاصة بذلك . ووجود قانون محدد ينظم التجارة الدولية في هذا النوع من السلع يشكل ظاهرة جديدة . ومن ثم فإن بلجيكا تؤيد ما تبديه الأمم المتحدة من اهتمام إزاء تنظيم التجارة الدولية في الأسلحة والذخائر ، ولا سيما بهدف مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة .

ويتضمن المشروع المقدم الى البرلمان بمصفا خاصة العناصر التالية :

(١) ينص على صدور أمر ملكي خاص يحدد قائمة بالأسلحة والذخائر والعتاد المخصصة للاستعمال العسكري وكذلك التكنولوجيا الخاصة بذلك ، والتي يمنع استيرادها وتصديرها وعبورها .

وهو يُخضع استيراد وتصدير وعبور غير ذلك من الأسلحة والذخائر والعتاد العسكري والتكنولوجيا الخاصة بذلك لنظام التراخيص .

(ب) ويُحدّد صراحة حق السلطة التنفيذية في رفض منح التراخيص :

"إذا تبين ، فيما يتعلق ببليد جهة الوصول ، أن من شأن عملية التصدير أو العبور أن تخالف ، على نحو خطير المصالح الخارجية لبلجيكا والاهداف الدولية التي تنشدها بلجيكا ، وأن تساهم بصورة خاصة في أي انتهاك خطير لحقوق الانسان" .

وسوف يكون من واجب الحكومة البلجيكية أن تتخذ قرارا سياديا بشأن الحالات التي ترفض فيها لصون الاهداف التي تنشدها ، التصدير أو العبور . وفي الوثيقة الايضاحية المرفقة بمشروع القانون ، يُذكر ، على سبيل المثال لا الحصر ، تعزيز احترام ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الانسان ، ومكافحة الإرهاب الدولي والامن الوطني في إطار التحالفات الدفاعية ، بوصفها أهدافا دولية ذات صلة هامة بتطبيق القانون .

(ج) تُعزّز وسائل الرقابة الإدارية وتُحدّد صلاحيات الحكومة فيما يتمثل بتعليق التراخيص الممنوحة أو سحبها .

(د) تُعرض جزاءات (جديدة) على حالات الخرق أو محاولات الخرق .

(هـ) تقدم الحكومة سنويا تقريرا الى مجلس النواب عن تطبيق القانون .

وسوف أوافيكم باستمرار بمتابعة ما يتخذه البرلمان من اجراء فيما يتعلق بمشروع القانون المعني .

وأكون ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم نص هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في اطار البند ٦٠ (ب) من القائمة الاولى ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) بول نوتردام

السفير فوق العادة والمفوض

الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة
